

شرح زاد المستقنع | كتاب الزكاة | (باب إخراج الزكاة)

أحمد الخليل

ثم قال باب اخر للزكاة. نعم يجب على القول على قوله احسنت باب اخراج زكاته يعني باب خصص لبيان احكام اخراج الزكاة خصص لبيان احكام اخراج الزكاة. الحكم الاول يجب على الفور مع امكانه - 00:00:00
يحرم على الانسان يحرم على الانسان ان يؤخر اخراج الزكاة بعد تمام الحول فان اخر فهو اثم الدليل الدليل على ذلك من وجوه اولا ان الاصل في الاوامر انها على الفور - 00:00:29

ستأتيكم هذه المسألة مبسوطة اتم البسط في باب الاوامر والنواهي في اصول الفقه الورقات ثاني ان التأخير يؤدي الى ضياع حق فقير بالنسیان والاتلاف والتقصیر والتفریط الثالث ان المأمور اذا تأخر في التنفيذ استوجب العقوبة - 00:00:55
شرعنا وعرفنا ان المأمور اذا تأخر في التنفيذ استوجب العقوبة والعقوبة تكون على المحرم ولا على المباح والعقوبة تكون على المحرم الا ان الحنابلة يقولون يجوز التأخير اليسيير للحاجة وحده بعض الحنابلة حد هذا اليسيير بيوم او يومين - 00:01:28
والملحة بما اذا اراد ان يعطي قرباته تأخر بعض الشيء ليتمكن من ذلك او اذا اراد ان يعطي من هو اشد فقرا فاخر ليتمكن او اراد ان يعطي من هو اورع واقرب الى الله - 00:02:01

وقد نصوا على الثالثة على هذه الامثلة لقياس عليها ما يشبه هذه الامثلة الثالثة القول الثاني انه يجوز التأخير لمدة شهر فقط فان زاد عن الشهر اثم والى هذا ذهب - 00:02:22

ميمون ابن مهران القول الثالث انه يجوز التأخير بلا حد لان الامر المطلق لا يستوجب وقتا معينا بل يحصل الامتثال مهما صنع ولو تأخر او بعبارة اوضح يحصل الامتثال اذا صنع - 00:02:38
ولو تأخر والى هذا ذهب ابو حنيفة وهو اضعف وابعد الاقوال عن روح الشرع والتصوّص العامة لان الافراط في السماح بالتأخير يؤدي غالبا الى ظياع حق الفقير ودخول الشهوات بان يقصد المؤخر الانتفاع بالمال لا تحقيق مصلحة معينة - 00:03:17
واضح الراجح قول اول وفي المسألة قول اخر انه لا يجوز تأخير ولو لحاجة ولو شيء يسير وهذا رواية عن الامام احمد انه لا يجوز التأخير مطلقا الا في حالة واحدة فقط للضرورة - 00:03:50

فيما عدا هذه الصورة لا يجوز التأخير وهذا القول الاخير الذي هو رواية عن الامام احمد اضيق من مذهب الحنابلة لكن الاقرب والله اعلم مذهب الحنابلة انه يجوز للانسان ان - 00:04:16

يؤخر تأخيرا يسيرا لتحقيق مصلحة معتبرة مسألة بناء على ما تقدم لا يجوز للانسان ان يصنع ما يصنعه بعض الناس اليوم ان يجعل الزكاة عنده ويعطي قريبه الفقير اقصاه جهيرية - 00:04:30

يعطي قريبه الفقير اقساط شهرية. هذا لا يجوز لان الاقساط المؤخرة مؤخرة والزكاة تجب على الخوف والانفع للفقير في مثل هذه الحالة وهي انه اذا رأى ان الفقير لا يحسن التصرف ولا يمكن ان يعطي جميع المال - 00:04:49

بدل ان يقطّع عليه الزكاة ويدخل في هذا المحظوظ يجعل الفقير يوكل المخرج او غيره في شراء اعيان وأشياء ينفع بها الفقير على مدار السنة فيشتري له قوتا او مسكن او فراشا او - 00:05:17

آآكتبا ان كان من طلاب العلم كما سيأتينا المهم يشتري له بما ما تقوم به حاجته في السنة فان هذا الحل خير من التقصير. وقد نص الامام احمد في رواية ان جمع الزكاة واخراجها مقصّة على القريب لا يجوز - 00:05:37

لا يجوز ثم قال فان منع عفوا ثم قال الا لذرى اذا كان اخراج الزكاة الان يسبب ضرر على المخرج جاز له التأخير وذكر الفقهاء مثاليين

المثال الاول ان يكون صاحب ماشية فيبادر باخراج الزكاة - 00:05:55

ويخشى ان يأتي السعاة فیأخذ الزکاة منه مرة اخرى حينئذ له ان يؤخر الى ان يأتي عمال الصدقة فيعطيهم الزکاة المثال الثاني ان يخشى اذا اخرج الزکاة لا سيما اذا كانت من الذهب والفضة - 00:06:17

ان يجترئ عليه اللصوص ان يجترئ عليه اللصوص فحينئذ له ان يؤخر الى ان يكون في مأمن وهذا يعني مثالان والقاعدة انه اذا ترتب على اخراج الزکاة ظرر له ان يتضرر - 00:06:36

له ان يتضرر لأن هذا من دفع الضرورة. والظروف تبيح المحرمات ثم قال فان معها جداً لوجوبها كفر عارف بالحكم يعني ان من آلم يخرج الزکاة بسبب انه يجحد وجوب الزکاة - 00:06:55

اليوم حر ولا لا يا الله يرحمك الله اذا من تركها جاحداً لوجوبها فهو يتم هذه المسألة فقط كافر بشرط ان يكون عالم بالحكم فان كان من الباادية الذين نشأوا في الصحراء ولا يعرف الحكم فانه لا يكفر حتى يعلم ان الزکاة ركن من اركان الاسلام وان الجاحد لوجوبها يكفر - 00:07:22

والجاحد لوجوبها يكفر ولو اخرجها لو جاءنا انسان وقال انا لا ارى ان الزکاة واجبة لكن سأخرج الزکاة نقول انت كافر لأن الزکاة واجبة. الدليل على كفره انه مكذب لله - 00:09:57

مكذب لرسوله مخالف لجماع المسلمين ولهذا اصبح كافراً والقرآن كما قال الفقهاء مليء بایجاب الزکاة فلا عذر بعد ذلك لمن انكر الوجوب. فهو كافر يسأل عن مثلاً اخراج القيمة بدلاً من الاصناف المذكورة في زکاة الفطر وهي مسألة كثر البحث فيها في وقتنا هذا والصواب باختصار انه لا يجوز - 00:10:13

والدليل على ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم امر باخراجها من هذه الاصناف وحدد هذه الاصناف وبناء على هذا لا يجوز ان نخرجها آماً لانه يؤدي الى ذهاب هذه الشعيرة - 00:10:41

ذهب هذه الشعيرة. فان قيل انه انفع لقراء فالجواب ان الناس في عهد النبي صلى الله عليه وسلم في عهد أبي بكر وعمر كانوا ايضاً فقراء جداً حتى ان سيد الخلق كان لا يجد ما يأكل احياناً - 00:10:58

وعدد من الصحابة فقراء واصحاب الصفة فقراء وعدد من آمـلـوـمـوـمـ اـنـوقـتـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ كـانـ يـشـهـرـ فـيـ الـفـقـرـ وـالـاعـوـاءـ وـمـعـ ذـلـكـ لـمـ تـخـرـجـ مـنـ الـامـوـالـ وـاـنـمـاـ اـمـرـ بـاـخـرـاجـهـاـ مـنـ هـذـهـ الـاـصـنـافـ مـذـكـورـةـ فـيـ الـحـدـيـثـ - 00:11:13

نعم هـمـ صـحـيـحـ لـأـنـ هـذـاـ جـوـابـ لـيـسـ المـقـصـودـ عـلـىـ يـعـنـيـ وـفـقـ ماـ قـالـ المؤـلـفـ لـكـنـ هـذـاـ جـوـابـ عـنـ الـاحـادـيـثـ الـثـلـاثـةـ مـاـ جـابـ بـهـ آـلـاـ مـلـأـ حـلـيـهـ وـلـمـ يـجـدـ مـاـ يـأـكـلـ اـحـيـاـنـاـ - 00:11:32

من الآثار المروية عن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انهم قالوا زكاته اعارته وهذا مذهب ابن القيم. والجواب الثاني ان الاحاديث ضعيفة. والصواب انها ضعيفة ونحن ان شاء الله كتبنا بحث - 00:12:05

بتفصيل مطول عن احاديث زکاة الحلي. سيخرج قريباً بيان ان هذه الاحاديث كلها لا تثبت. ان شاء الله قريباً نعم يا عائشة دقيقة فقط اسألي وبعدين انت ها ايوه كيف - 00:12:17

يعني الزوجة يلزم زوجها ان يخرج الفطرة فاذا اخرجت هي للزوج نعم ولذلك نحن نقول اذا خشي الا يصدقونه اذا خشي وصار من عادة السعاة الا يصدقونه جاز له التأخير حتى لا يجب عليه ان يصلي الزکاة مرتين - 00:12:43

هذا اللي ينبغي ان تكون مسلمة يصدق لكن اذا خشي الا يصدقونه او كان الوقت وقت كذب انتشر الكذب وحب المال فحينئذ له ان نعم هل يجوز هل يجوز اه اعطاء الزکاة لمن يسأل؟ الجواب نعم يجوز - 00:13:16

اـلـاـ اـعـلـمـ اـنـ اـنـهـ لـيـسـ مـنـ اـهـلـ الزـکـاةـ اـمـاـ اـنـ كـانـ ظـاهـرـهـ اـنـ لـيـسـ مـنـ اـهـلـ السـکـاتـ لـكـنـ سـأـلـ فـانـهـ يـعـطـيـ هوـ يـتـحـمـلـ اـنـ الـاعـطـاءـ لـكـنـ مع القول بجواز ان نعطي من ظاهره وانه ليس من اهل الزکاة ينبغي ان يحتاط الانسان هذا الامر سبحانه - 00:13:42

في الصغير هو محل الاجماع الكبير فيه خلاف ولذلك انا اقول شكراء بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين صلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى الله واصحابه اجمعين. تقدم - 00:14:04

معنى الكلام عن بحکم من انکر وجحد وجوب الزکاة وانه يکفر ولو اخرجها لانه مکذب لله ولرسوله والجماع المسلمين ثم توقفنا على قول المؤلف واخذت يعني اذا حکمنا عليه بالکفر فانه مع ذلك تؤخذ منه الزکاة - 00:16:38

يأخذها الامام قهرا لان الزکاة وجبت في ذمته قبل ان يکفر فلا بد من اخراج هذه الزکاة لانها حق للقراء ولا يسقط هذه الزکاة كونه کفر ولا يسقط الزکاة كونه کفر - 00:17:06

ثم قال رحمه الله تعالى وقتل وهذا هو الحکم الثالث اذا يترب على انکار وجوب الزکاة انه يکفر وتؤخذ منه ويقتل يجب ان يقتل وجوبا لدلیلين الاول قوله صلی الله علیه وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله - 00:17:31

ويقيموا الصلاة ويؤتی الزکاة وهذا لم يؤتی الزکاة ثانيا لانه مرتد والمرتد حکمه القتل ولكن الفقهاء رحمهم الله قالوا انه يستتاب ثلاثة ایام قبل ان يقتل وهذا الحکم لا يختص في جاحد الزکاة بل بكل مرتد - 00:18:00

لانه نقل عن بعض الصحابة انهم امهلوه ثلاثة ایام وسيأتينا ان شاء الله في باب حکم مرتد الكلام حول هذه المسألة ثم قال او بخلا انا هذا هو السبب الثاني لمنع الزکاة وهو البخل - 00:18:29

ومقصود المؤلف بقوله او بخلا يعني مع الاقرار بالوجوب فإذا كان مقرا بالوجوب ومنعها بخلا ترتب على ذلك الاحکام التي ذكرها المؤلف رحمه الله اولا قال - 00:18:52

اخذت منه اجمع الفقهاء على ان الامام يأخذ الزکاة قهرا منعها بخلا يرحمك الله اجمع الفقهاء على ان الامام يأخذ الزکاة قهرا منعها والحكم الثاني ما اشار اليه بقوله - 00:19:14

وعذر يرحمك الله وفهم من قوله وعذر انه لا يکفر وهذا هو الصحيح من قولي اهل العلم انه لا يکفر اذا كان السبب في منع اخراج الزکاة هو البخل لا انکار الوجوه - 00:19:41

والى هذا ذهب الجماهير وجم الغفير وهو المنقول عن الصحابة ان من منع من اخراج الزکاة بخلا لا يکفر ثم الحکم الثالث ارحم ما زلتا في هذا الحکم وعذر اذا هو لا يکفر ولا يقتل وانما يعذر - 00:20:00

لان القاعدة عند اهل العلم ان كل ذنب لم يرتب الشارع عليه حدا ولا كفارة ففيه التعزير كل ذنب كل ذنب لم يحدث او لم يعيّن له الشارع كفارة ولا حد ففيه التعزير - 00:20:24

ومقصود بقوله التعزير هنا اي حسب ما يراه الامام يعزر حسب ما يراه الامام كافيا في ردعه وردع امثاله الذين يمتنعون عن اخراج الزکاة وذهب بعض اهل العلم الى ان التعزير هنا يكون - 00:20:48

باخذ شطر ماله لان رجلا امتنع عن اخراج الزکاة فقال له النبي صلی الله علیه وسلم انا اخذوها وشطر مالك وهذا الحديث اختلفوا في تصحيحة وتضعيه وال الصحيح الله انه صحيح - 00:21:09

وممن صححه الامام احمد ولكن مع ذلك الجماهير واکثر اهل العلم لم يأخذ بهذا الحديث اکثر اهل العلم لم يأخذوا بهذا الحديث وممن لم يأخذ بهذا الحديث احمد مع انه صححه - 00:21:32

لكنه رحمة الله صححه وقال لا ادری ما وجهه والسبب الذي جعلهم لا يعملون بهذا الحديث ان الصحابة رضي الله عنهم وارضاهم لم يأخذوا منع الزکاة شطر ماله لم يأخذوا - 00:21:57

من منع الزکاة شطر ماله هذا او ثانيا ما حکاه بعض الفقهاء بقوله انعقد الاجماع على عدم العمل بهذا الحديث عقد الاجماع على عدم العمل بهذا الحديث. فلهذین السبیین لم يأخذ الجمهور بهذا الحديث - 00:22:23

والقول الثاني العمل لمقتضی هذا الحديث واختلف الذين رأوا ان يعملوا بهذا الحديث هل مقصود النبي صلی الله علیه وسلم بقوله شطر ماله يعني الزکوي او سفر ما له کله - 00:22:53

هل يؤخذ شطر ماله الزکوي يعني اذا كان عنده مئة من الابل ولم يخرج زكاتها نأخذ الزکاة ونصف المئة او المقصود ان يؤخذ تؤخذ الزکاة وشطر كل ماله فلو كان عنده مئة من الابل ومتة من الغنم ومتة من البقر - 00:23:11

وما يقدر بمئنة الف من عروض التجارة الى اخره ومنع الزکاة في شيء واحد في الابل مثلا فنأخذ زکاة الابل ونص آن نصف جميع هذه

الاموال الذي عليه الجمهور ان المقصود شطر ماله الزكوي - [00:23:31](#)

كثر ما له الزكوي قال الصناعي قوله شق ماله يعني بعض ماله بعض ما له وهذا يسعف انه يميل الى قول الجمهور يشعر انه يميل الى قول الجمهور قال رحمة الله تعالى - [00:23:50](#)

وتجب في ما لي صبي ومحظون فيخرجها وليهم تقدم معنا في اول الباب الكلام عن حكم زكاة ما للصبي وحكم زكاة مال المحظون وان الجماهير من اهل العلم رأوا وجوه اخراج الزكوة - [00:24:21](#)

من مال صبي وان من عليه ان يخرج هو الولي وان هذا مذهب اكبر الصحابة آآ وتقدم معنا الكلام عن هذه المسألة ثم قال رحمة الله تعالى ولا يجوز اخراجها الا بنية - [00:24:42](#)

المقصود بالنسبة هنا ان ينوي ان هذا المال زكاة المقصود بالنسبة هنا ان ينوي ان هذا المال زكاة والدليل على وجوه النية في اخراج الزكاة قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنسبة - [00:25:03](#)

والدليل الثاني ان الزكاة عبادة بل من اعظم العبادات فهي ركن من اركان الاسلام واي عبادة لا تصح الا بنية يستثنى من هذه المسألة مسألة واحدة يستثنى من وجوب النية مسألة واحدة - [00:25:24](#)

وهي اذا اخرج الامام الزكوة قهراً من آآ ترك الارجح سواء كان جداً او بخلاً فهنا يكتفى بنية الامام عن نية المزكي وتجزئ وليس له اجر وتجزئ وليس له اجر - [00:25:46](#)

يعني المانع تجزئ مانع الزكوة وليس له الاجر. ومعنى قول الفقهاء تجزئ يعني لا يجوز ان يطالب بها مرة اخرى ومعنى انه ليس له اجر اي لا يؤجر عليها فقط ابراً الذمة - [00:26:12](#)

فقط تبرأ ذمته مع الائتمام فهو نسأل الله العافية والسلامة يخرج زكاة ولا اجر له وعليه الائتمام ثم قال والافضل ان يفرقها بنفسه الافضل في الزكوة - [00:26:30](#)

سواء كانت زكاة مال او زكاة الفطرة او زكاة الفطر الافضل ان يخرجها بنفسه وسواء كانت الزكوة من الاموال الظاهرة او من الاموال الباطلة وسواء كان آآ المزكي صغيراً او كبيراً - [00:26:52](#)

بشرط ان يتمكن من الارجح اذا كان صغيراً الدليل على ان هذا هو الافضل من وجهين الاول ليبادر اداء العبادة ليبادر اداء العبادة فان مباشرة داء العبادة فضل في حد ذاتها - [00:27:20](#)

ثاني ليس يكن من وصول الزكوة لمستحقها على الوجه المطلوب ليحصل له اليقين من وصول الزكوة الى مستحقها على الوجه المطلوب فان الاخلاق يقع احياناً في اعطاء الزكوة غير مستحقها ويقع احياناً في اعطاء الزكوة لمستحقها لكن يكون الخلل في كيفية الاعطاء - [00:27:44](#)

الخلل في كيفية الاعطاء. مثال ذلك تقدم معنا ان الفقراء والمساكين يجب ان يملكون الزكوة ولا يجوز ان يعطوا عروضاً فمن الخطأ ان نشتري بالزكوة آآ مؤونة للفقير هذا خطأ - [00:28:17](#)

في كيفية الارجح وان كان صواب من حيث المستحق للزكوة الخلاصة انه ينبغي ان يفرط الانسان زكاته في نفسه ليأمن من الخطأ فيها في كيفية في المستحق ثم قال رحمة الله تعالى ويقول - [00:28:38](#)

عند دفعها هو واحدها ما ورد يعني ويستحب ان يقول الدافع ما ورد والأخذ موعد فالدافع يستحب ان يقول اللهم اجعلها مغناها ولا تجعلها مغرماً وهذا الحديث ضعيف والصواب انه لا يوجد دعاء فيما اعلم خاص - [00:28:56](#)

نصت عليه السنة ي قوله من اراد ان يخرج الزكوة اما الأخذ فثبتت في صحيح البخاري ومسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اخذ الزكوة من اربابها صلى عليهم - [00:29:22](#)

ولما جاء بزكوة آآ قال ابي اوبي قال اللهم صلي على ابي اوبي وهذا الحديث في البخاري ومسلم مسألة هل يختص هذا الدعاء بما اذا اخذ الامام الزكوة او يخونه من اخذها ولو كان هو الفقير مباشرة - [00:29:42](#)

الاقرب والله اعلم كما هو ظاهر كلام المؤلف انه يشمل الفقير والامام فكل من اخذ الزكوة يشرع له ان يدعوا لمن اعطاه بهذا الدعاء وهو

ان يصلى عليه ثم انتقل المؤلف الى مسألة اخرى فقال - [00:30:09](#)

والافضل اخراج زكاة كل مال في فقراء بلده مقصوده بقوله بلده يعني بلد الرجل اي في فقراء بلد المال وقوله الافضل يعني ويجوز ان يخرج الزكاة في غير بلده - [00:30:29](#)

بشرط ان يكون بين بلده والبلد الذي اخرج فيه زكاة دون مسافة القصر دون مسافة القراءة والدليل ان البلد الذي لا يبعد مسافة قصر حكمه حكم بلد المال حكم بلد المال - [00:30:56](#)

اذا فقول المؤلف الافضل يتعلق بالبلد الذي لا يبعد مسافة قصر ولا يريد المؤلف مطلقا ان توزيع المال في البلد افضل ويجوز في غيره انما هو افضل ويجوز في غيره فقط اذا كان دون مسافة القراءة - [00:31:24](#)

اما اذا كان مسافة قصر بين المؤلف حكمها بقوله ولا يجوز نقلها الى ما تقصير فيه الصلاة نقل الزكاة الى خارج بلد المال الذي يبعد مسافة قصر مع الخلاف لكن - [00:31:42](#)

قبل ان نذكر خلاف نذكر محل الوثاق اتفق اهل العلم كلهم على انه يجوز اخراج الزكاة من بلد المال اذا استغنى الفقراء فيها كلهم اذا استغنى كل الفقراء وفاض منها فائض جاز ان نخرجها الى البلدان الاخرى وسيأتيينا في كلام مؤلف انه يخرجها - [00:32:07](#)

بحسب الاقرب فالاقرب حسب الاقرب اذا بقي في البلد فقراء فهذا محل خلاف بين اهل العلم فذهب الائمة الثلاثة والجماهير الى انه لا يجوز للانسان ان يخرج الزكاة من بلد الى بلد اخر - [00:32:32](#)

فذهب الى هذا ما لک والشافعی واحمد واستدلوا بقول النبي صلی الله علیہ وسلم تؤخذ من اغنيائهم فترد في فقراهم فامر برد زکاة فقراء البلد القول الثاني والدليل الثاني قبل ان ننتقل. الدليل الثاني ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه - [00:32:52](#)

انكر على معاذ لما ارسل له زکاة اليمن تبين له معاذ رضي الله عنه انه لم يرسلها الا بعد ان استغنى الفقراء الا بعد ان استغنى الفقراء القول الثاني للاحناث ان اخراج الزکاة عن بلد المال مکروه فقط - [00:33:21](#)

وتترفع الكراهة اذا اخرج المال لقريب او لاشد حاجة او ل اكثر ورعا في هذه الثالث احوال آآيجوز بلا كراهة وفي غيرها ثلات احوال يجوز لكن مع الكراهة القول الثالث - [00:33:42](#)

انه يجوز اخراج الزکاة اذا كان الاصح لصالحة شرعية معتبرة اذا كان الاصح لصالحة شرعية معتبرة وهو قول بعض الفقهاء اختاره شیخ الاسلام رحمه الله القول الرابع انه يجوز اخراج الزکاة مطلقا - [00:34:10](#)

والى هذا ذهب الامام البخاري والى هذا ذهب الامام البخاري والسند بدللين الاول قوله تعالى انما الصدقات للفقراء يعني في اي بلد فالالية مطلقة عامة واستدل بقوله صلی الله علیہ وسلم تؤخذ من اغنيائهم فترد في فقراهم - [00:34:42](#)

يعني في فقراء المسلمين قال لا في فقراء البلد والراجح القول الثالث فانه وسط بين الاقوال به تجتمع الادلة تدل عليها اثار الصحابة وفيهما من هذا انه من الخطأ ان يتتساهل الانسان - [00:35:13](#)

باخراج الزکاة عن بلد بلا مبرر شرعی فان هذا اقل احواله اقل ما يقال فيه انه مکروه الا منزد كما هو مذهب الجمهور بالتحريم - [00:35:50](#)

بسبب انكار عمر على معاذ مع العلم ان اهل المدينة كانوا فقراء بل قد يكونوا اشد حاجة من اهل اليمن باعتبار ان اهل اليمن كانوا آآيائهم مدد من جهتين بلد تجارة - [00:36:04](#)

وبلد ذراع فكانوا احسن حالا من اهل المدينة ومع ذلك انكر عمر على معاذ لما ارسل له آآزکاة اليمن الخلاصة انه ينبغي على الانسان اذا لم يكن هناك مبرر شرعی واضح حاجات - [00:36:19](#)

ظاهرة يقدرها اهل العلم ينبغي الا يخرج الزکاة عن بلد ومن اشهر المبررات شدة الحاجة فان شدة الحاجة لا شك ولا ريب انها مبرر. فاذا كان بلد اخر يکاد اهله - [00:36:34](#)

ان يموتوا من الجوع فليس من المنطق ولا من الاخوة ان نحصر الزکاة في بلد غني ونترك ذاك البلد الفقير لا سيما اذا كانت زکاة تصرف فيما هو محل ضرورة كالأكل والطعام كاللباس والسكن والعلاج هذه الامور الاربعة من اهم - [00:36:50](#)

ما يدعم به اه الفقير ثم قال رحمة الله تعالى فان فعل اجزعت يعني اذا تقرب ان الارجاع محرم وان المخرج اثم لكن ان فعل فعل تجزى او لا تجزى - [00:37:13](#)

ذهب الجماهير واكثر اهل العلم الى انه ان فعل اثم واجزء ان فعل فهو اثم وتجزى واستدلوا على ذلك بان هذا الرجل اخرج الزكاة لمستحقها فلا يوجد ما يدل على بطلانها - [00:37:28](#)

يرحمك الله القول الثاني انه اثم والزكاة باطلة ولا تجزى واستدلوا بان هذا الرجل اخرج الزكاة في غير اهلها لان اهلها شرعا هم فقراء البلد وهذا القول الثاني ضعيف الصواب انها تجزيء الصواب ان شاء الله انها تجزيء - [00:37:47](#)

لانه لا يوجد دليل شرعي واضح يدل على البطلان انما غاية ما تدل عليه النصوص تحريم النقل اما البطلان فلا دليل عليه ويتحقق عليه انه اخرج زكاة في احد الاصناف الثمانية - [00:38:24](#)

ثم قال على حسب الخلاف الذي ذكرناه السابق هل يأتيكم او لا يأتيكم في بلد لا فقراء فيه فيفرقها في اقرب البلاد اذا لم يكن في البلد فقراء تقدم معنا حكاية الاجماع على جواز اخراجها - [00:38:38](#)

وقوله من في اقرب البلدان لانها الاولى لانها الاولى ولان البلدان التي دون مسافة القصر لا يحرم اخراج الزكاة اليها عند الحنابلة والاخراج اذا اغتنى البلد عمل به الرسول صلى الله عليه وسلم وابو بكر وعمر - [00:38:59](#)

فان النصوص والآثار التي فيها انه جيء الى المدينة بالزكوة والصدقات تحمل على ان اهل البلد الذي اخرجت منه زكاته اكتفوا وهذا العمل صحيح توفيقا بين النصوص ولاثر معاذ السابق. فلما انكر عليه عمر قال - [00:39:23](#)

لم اغسل لك منها شيئا حتى اكتفى اهل البلد حتى اكتفى اهل البلد فاذا يحمل ما نراه من النصوص التي تقييد آآ احضار الزهوات الى المدينة تحمل على هذا المحمل - [00:39:46](#)

ان اهل البلد الذي اخرجت منه اكتفوا وفي هذه الحالة في حال النقل تكون اجرة النقل على المزكي عند الحنابلة لانه الذي يجب عليه ان يخرج الزكوة ومن وجب عليه شيء - [00:40:03](#)

وجب عليه مؤنته والقول الثاني انها اذا اخرجت فمؤونة النقل على بيت المال فما اوتيمت نقل على بيت المال والراجح الاول والراجح الاول وهو انه يجب على المزكي ان يدفع من غير زكاة - [00:40:26](#)

اجور نقل الزكاة اجور نقل الزكاة لانه يجب عليه ان يخرج الزكوة لمستحقها. وهي لا تصل الى مستحقها الا بذلك وهذه الاجور اجور نقل الزكاة تشبه ما اذا ذهب هو داخل البلد وتتكلف مالا ليصل الى الفقير فهو نفس - [00:40:49](#)

الا ان هذا قريب وذات بعيد الاجرة على المزكي ثم قال فان كان في بلد وماله في اخر اخرج زكاة المال في بلده يعني في بلد المال اذا كان الشخص في - [00:41:08](#)

بلد وماله في بلد وهذا يقع كثيرا فان الزكاة تخرج في البلد الذي فيه المال وهذا يتعلق بزكاة المال دون زكاة الفطر كما سينأتيين والدليل على هذا امن البلد الذي فيه المال - [00:41:29](#)

تتعلق انظار الفقراء فيه بهذا المال فناسب ان تخرج فيه ثانيا ان سبب وجوب سبب وجوب الزكوة المال فوجب ان تخرج الزكاة حيث وجد سبب الوضوء تناسب ان تخرج الزكاة حيث وجد سبب الوجوب - [00:41:49](#)

واذا كان الانسان في بلد وامواله متفرقة بين البلدان كما يحصل عندنا الان كثير ان يكون الانسان يملك آآ اه محلات معروفة له في كل بلد فرعليس كذلك فيجب ان يخرج زكاة كل فرع - [00:42:18](#)

في بلده يجب ان يخرج زكاة كل فرات في بلده لما تقدم من تعلق انظار الفقراء بها وان سبب الوجوب وجد في هذا البلد ثم قال وفطرته في بلد هو فيه - [00:42:39](#)

يعني ويجب ان يخرج زكاة الفطر في البلد الذي هو فيه سواء كان هذا البلد بلد اقامة او بلد سفر فحيثما كان الانسان يخرج زكاة الفطر والدليل على هذا ان زكاة الفطر تتعلق بالبدن لا بالمال - [00:43:01](#)

فحيثما وجد سبب الوجوب وهو البدن وجب اخراج الزكوة والاظهر والله اعلم ان اخراج زكاة المال في بلد المال وزكاة الفطر في بلد

البدن على سبيل النجد لا عن سبيل الوجوه - [00:43:18](#)

فإن أخرج وخالف فلا يأثم زكاته مجزئة إلا أن الأولى إلا يفعل قال رحمة الله تعالى ويجوز تعديل الزكاة لحولين فاقل يجوز ان يعجل الانسان زكاة - [00:43:36](#)

ما له بحولين فاقل ولكن بشرط ان يكتمل النصاب حال التعجيل ان يكتمل النصف حال التعجيل لانه يجوز انفاذ الحكم بعد وجود السبب ولو قبل وجود الشرط فاكتمال النصاب سبب في الوجوب والحول شرط للوجوب - [00:44:05](#)

بناء على ايه؟ لا يجوز ان يعجل الانسان زكاته قبل وجود النصاب قبل وجود النصاب المسألة الثانية ذهب الجمهور الى انه يجوز تعجيل الزكاة لحولين فقط واستدلوا على هذا بان النبي صلى الله عليه وسلم - [00:44:34](#)

تعجل الزكاة من العباس لحوليه رضي الله عنه وارضاه وهذا الحديث في ضعف لكن مال الحافظ ابن حجر الى تقوية اه متنه بمجموع الطرق والشواهد وهذا صحيح ان شاء الله - [00:45:01](#)

وهذا صحيح ان شاء الله والقول الثاني انه يجوز تعجيل الزكاة مطلقاً يجوز تعديل الزكاة وهو مذهب الاحناف يعني بستين وثلاث واربع والصواب مع الجمهور لأن النص ورد بستين فقط - [00:45:18](#)

والاصل الا تخرج الزكاة الا بعد الحول كمذهب الجمهور هو الصواب ثم قال ولا يستحب يعني مع جواز التقديم الا انه لا يستحب ولا ينبغي ان يقدم دليلاً عدم الاستحباب ان - [00:45:43](#)

الاصل في الزكاة انها عبادة مؤقتة في الحوض والخروج عن هذا الاصل لا يستحب والقول الثاني ان مسألة التقديم والتأخير عفواً ما نقول التأخير ان مسألة التقديم تقديم الزكاة ترجع إلى المصلحة - [00:46:05](#)

فإذا اقتضت المصلحة التقديم قدم والا فلا والى هذا مال ابن مفلح والمداوي وهو لا شك قول صحيح ولا يحسن بالانسان ان يطلق عدم الاستحباب على عمل قام به النبي صلى الله عليه وسلم - [00:46:34](#)

فإنه تعجل الزكاة لكن الجمع هو ما ذكره في مفلح ان نقول اذا اقتضت المصلحة فالاحسن التقديم. والا فلا وبهذا تجتمع النصوص لأن الاصل في عمل النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يأخذ الزكاة الا عن كل حول بحوله - [00:46:57](#)

ولكن وجدناه مرة اخذ استسلف حولين فدل على انه يرجع للمصلحة ولا نقول انه مطلقاً لا يستحب وكأننا نحكم على عمل النبي صلى الله عليه وسلم انه لا يستحب - [00:47:16](#)